الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/986
20 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ٤٤ من جدول الأعمال

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٤/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، الذي جددت به الجمعية ولاية عنصر الأمم المتحدة وهو البعثة المدنية الدولية في هايتي المشتركة بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وطلبت إلي أن أقدم تقريرين على الأقل عن تنفيذ القرار. وهذا التقرير الذي أعد بالتشاور مع أمانة منظمة الدول الأمريكية يتضمن استعراضا للحالة العامة لحقوق الإنسان والديمقراطية في هايتي ويقدم وصفا لأنشطة البعثة المدنية الدولية في هايتي منذ تقريري المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (A/52/687). ولقد واصلت البعثة التي تضم ٨٠ مراقبا عينت الأمم المتحدة نصفهم، القيام بمهمتها المتمثلة في تقديم المساعدة المؤسسية، والمعاونة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتحقق من مراعاة حقوق الفرد والحريات الأساسية. وبإعادة افتتاح مكتبين في بورت دي باي (في الشمال الغربي) وفورت ليبرتي (في الشمال الشرقي) أعادت البعثة ترسيخ وجود دائم في جميع المناطق التسع في البلد.

٢ - وواصلت البعثة الاتصال ببعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، في بورت أو برنس وفي الميدان. وكما فعلت بعثات حفظ السلام السابقة فإن بعثة الشرطة المدنية زودت البعثة المدنية الدولية بالدعم السوقي والإداري.

ثانيا - السياق العام

٣ - ما زالت الأزمة الانتخابية والمؤسسية مهيمنة على الحالة السياسية وهي الأزمة التي استمرت لأكثر من عام . وإلى الآن لم يتمكن قادة الائتلاف الحاكم السابق من التغلب على خلافاتهم السياسية وشكوكهم

المتبادلة، ومن التوصل إلى حل توفيقي بالنسبة لانتخابات نيسان/أبريل ١٩٩٧ وتشكيل وزارة جديدة. وقد اقترن عدم الإلمام بمبادئ العملية الديمقراطية القائمة على الأخذ والعطاء، والتشدد في تفسير وتنفيذ الدستور، الذي يتطلب إيجاد توازن دقيق بين المصالح والقوى المتنافسة وأديا إلى تعطيل الخروج من المأزق. وتكرر إعراب العناصر الفاعلة الأساسية على الصعيد الوطني والدولي عن القلق إزاء العواقب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الوخيمة لهذا المأزق، وتبذل الآن المساعي الحميدة من جانب ميسر من الولايات المتحدة. وعقد الرئيس بريفال مشاورات مع القطاعات السياسية المعنية، إلا أن التقدم لا يزال بطيئا مما ألقى بالشكوك في رغبة الأطراف في التوصل إلى حل.

٤ - وأحدثت الأزمة الممتدة أثرها في استقرار المؤسسات السياسية التي تؤكد العملية الديمقراطية وأدت إلى تفاقم هشاشة الهياكل الحكومية. ولما كان لب هذه المواجهات السياسية هو البرلمان فإنه شغل عن مسؤولياته التشريعية ومراقبته للسلطة التنفيذية وأصيب بالعجز بشكل متزايد. وأسفر هذا عن مطالبات بحله على نطاق واسع وإن كانت غير دستورية. وما فتئت بعض القطاعات تُشكك في حياد الرئاسة وسلامة نيتها، التي تمثل الضامن لسلاسة عمل المؤسسات، وذلك لدى اضطلاعها بمسؤوليات منصب رئيس الوزراء الشاغر بأسلوب يذكّر بالنظام الرئاسي التقليدي. أما المجلس الانتخابي المؤقت الذي تناقص عدد أعضائه بسبب الاستقالات أو الاستنفاد والذي تآكلت مصداقيته نتيجة للنقد المستمر والفضائح المالية والخلافات الداخلية فهو يحتضر بالفعل. وثمة توافق سياسي واسع في الآراء على ضرورة استبداله بمجلس مؤقت جديد يتسم بالشفافية وجدير بالثقة. وقد نشأ عن الضعف المطرد في المؤسسات النيابية فراغ لا يمكن أن تملأه الخطوات الأولية نحو اللامركزية. ولما كان السكان منشغلين بالكفاح من أجل البقاء في ظروف ضعف فيها الأمل في مستقبل أفضل فإنهم أصبحوا غير مبالين وزادهم نفورا مناورات زعمائهم السياسيين الذين لا يتصدون، في رأيهم، لمعالجة قضاياهم الأساسية المتمثلة في الفقر والتضخم والبطالة وفعالية الحكومة. وما فتئت العناصر الفاعلة الدولية غير الحكومية كأكاديمية السلام الدولية تتخذ مبادرات لتعزيز الحوار وتشجيع التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضايا وغيرها بين الممثلين الرئيسيين لطائفة كبيرة من القطاعات السياسية والعمالية والمدنية وقطاعات الأعمال. ويشهد الرد الإيجابي على هذه المبادرات على الحاجة إلى إجراء حوار شامل بروح الاحترام المتبادل والصراحة والتسامح.

٥ - ولم يحدث نشوب فعلي للعنف السياسي ولا زيادة في التوتر السياسي. والتطور الوحيد الملحوظ هو توسع جديد في النقاش السياسي في بعض القطاعات وخصوصا كرد فعل على ما يلوح به من تغييرات في شكل الساحة السياسية، وكذلك على عودة عناصر فاعلة إلى الظهور من العزلة السياسية. ومع هذا فقد أفضى استمرار الأزمة إلى توترات وإلى شيوع تضاؤل سلطة الدولة مما كان له أثره على أداء وصلابة المؤسسات الضرورية لإقامة القانون والنظام واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وتعين على الشرطة الوطنية لهايتي أن تواجه تزايد الخروج على الشرعية والجريمة المسلحة وتواجه طفرة في تهريب المخدرات وانتشار حوادث الاضطرابات المدنية المتفرقة. ولقد بذلت الشرطة الوطنية لهايتي الجهود للحفاظ على النظام ومعاقبة المسيئين، لكنها لجأت في بعض الأحيان إلى أسلوب الضرب بيد من حديد.

٦ - لا يزال الضغط الشعبي من أجل اتخاذ إجراء ضد مسألة الإفلات من العقاب وإجراء تحسينات ملموسة في مجال إقامة العدل ونشره يتصاعد، مما جعل التركيز ينصب بشكل أكبر على أوجه الخلل والقصور في النظام القضائي الحالي وما ينجم عنها من انتهاكات للإجراءات القانونية وغيرها من الضمانات. أما التقدم المحرز في إعداد الإصلاح القضائي وزيادة كفاءة النظام الراهن فقد جاء مخيبا للتوقعات. كما أدت الأزمة إلى تعطيل التنمية التي تـُهيئ للأغلبية الكبيرة من السكان فرص التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وباختصار فإن مظهر الهدوء الخارجي في البلد ينبغي ألا يصرفنا عن إلحاح ضرورة استئناف العملية الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثا - بناء المؤسسات ورصد حقوق الإنسان

ألف - الشرطة الوطنية في هايتي

٧ - تواصل الشرطة الوطنية في هايتي تنفيذ برنامجها لتعزيز المؤسسات وإحراز التقدم في صون القانون والنظام. وقد زاد من تعزيز تسلسل القيادة والإحساس بتدرج المناصب نشر ٥٠ مفتشا بعد أربعة أشهر من التدريب وتوزيع الزي الرسمي على الرتب العالية في الشرطة. غير أنه يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام إلى المسؤوليات الإدارية ومسؤوليات الإشراف على الانضباط الداخلي. فعمليات الإبلاغ المنتظمة وجمع الإحصاءات عن الجريمة آخذة في التحسن. وتم تدشين قاعدة بيانات في المقر الرئيسي للشرطة القضائية من أجل مركزية المعلومات عن الجرائم والمشتبه فيهم. ويتعين وضع ضمانات لحماية حق الأفراد في افتراض براءتهم قبل صدور الأحكام عليهم. وقد أسفرت القدرة المتنامية ببطء على إجراء التحقيقات لدى الشرطة الوطنية عن حل العصابات المسلحة وعصابات سرقة السيارات وكذلك عن زيادة عدد المقبوض عليهم من المشبوهين. وفيما يتعلق بمنع التجمهر، تم تعزيز وحدة ثانية متخصصة ودعم الوحدات الأخرى في العاصمة والأقاليم. وحظي نشر أفراد الوحدة الثانية المتخصصة للقيام بدوريات في شوارع بورت أو برنس باستقبال حسن بصفة عامة وأسهم ذلك في توفير الإحساس بزيادة الأمن. ومع ذلك فقد تم الإعراب عن مشاعر القلق إزاء انعدام الوضوح في أدوار الوحدة المتخصصة وقواعد عملها وهيكل القيادة بها وطريقة التعرف عليها (نظرا إلى أن مختلف الوحدات المتخصصة ترتدي زيا أسود متشابها). وقد ناقشت البعثة المدنية الدولية في هايتي هذه المسائل مع الشرطة الوطنية لهايتي وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي.

٨ - ورغم إحراز تقدم مهم، فقد ظلت القوة تتعرض للقيود السوقية وغير السوقية وخاصة في مراكز الشرطة الصغيرة في الأقاليم، حيث يـُسهم عدم وجود الإشراف ونقص الموارد (ولا سيما أداء المركبات والاتصالات) في إيجاد شعور بالعزلة وفي انعدام الحوافز وانتشار ظاهرة الغياب. وقد أبرز الإضراب الذي قام به رجال الشرطة الناقمين لتمديد ساعات العمل اليومية ما ينطوي عليه الوضع من هشاشة. وقد أعلن عن خطط لتنمية وجود الشرطة في المناطق الريفية التي لا يشملها توزيع الشرطة الحالي؛ ولكن السلطات

لم تفرغ بعد من المشروع الذي يتضمن تعيين وتوزيع ثلاثة عناصر لكل قسم من أقسام المجتمع المحلي التي يبلغ تعدادها ٥٦٥.

٩ - وتظل مراقبة بُعد حقوق الإنسان في تصرفات الشرطة من أهم أنشطة البعثة. فبينما بدا أن الشكاوى من سوء سلوك رجال الشرطة خارج أوقات عملهم قد تناقصت، فإنه كثيرا ما يبلغ عن حالات سوء المعاملة الوحشية في بعض مراكز الشرطة الرئيسية في البلد. ومن كانون الثاني/يناير حتى أيار/ مايو ١٩٩٨ تلقت البعثة المدنية الدولية في هايتي ١٥٠ بلاغا عن حالات ضرب المشتبه بارتكابهم جرائم، وتأكدت من كثير منها عن طريق إجراء مقابلات مع الشهود والمحتجزين الذين كان عدد منهم به إصابات أو علامات على أجسامهم توافق ما أدلوا به من شهادة. ودللت هذه الحوادث على تردي معاملة المحتجزين لدى الشرطة. كما أنها تُبين تخوف بعض المشرفين من تحمل مسؤولياتهم الانضباطية أو، وهو الأسوأ، تساهلهم بل وتغاضيهم عن هذه الممارسات. وأخطر الحالات الموثقة خلال فترة التقرير هي حالة محتجز ذكر أنه ضرب بقسوة في مركز شرطة كاب هايتين ومات عند باب السجن المحلي حيث تركته الشرطة بعد أن رفض مسؤولو السجن إدخاله بسبب حالته. وكان مما أثار القلق بوجه خاص حالات سوء المعاملة كالإحراق بالسجائر والكالوت مرازا (أي الضرب على الأذنين في آن واحد مما يمكن أن يُتلف طبلة الأذن) وعصب العينين أثناء الاستجواب، وفي إحدى الحالات ذكر تحطيم إصبع بالكماشة. وبناء على إلحاح البعثة المدنية الدولية أصدر عدد من مسؤولي الشرطة الإقليمية والمحلية تعليمات بإنهاء هذه الإساءات. وفي حزيران/يونيه، مثلا، وزع المفوض العام للقسم الغربي تعميما على جميع مأموري الشرطة في العاصمة حذرهم فيه من أنهم يتحملون المسؤولية عن حالات سوء المعاملة إذا قصروا في اتخاذ الإجراءات الوقائية. ومع ذلك يلزم استمرار اليقظة من جانب المشرفين لكفالة ألا يُصبح سوء المعاملة ممارسة مؤسسية.

١٠ - ولا بد أيضا من اتخاذ خطوات تضمن عدم احتجاز المشتبه فيهم إلى ما بعد الحد الذي ينص عليه الدستور وأقصاه ٤٨ ساعة بدون المثول أمام قاض. وقد نشأت هذه الممارسة على أساس الحاجة إلى القيام بتحريات الشرطة. وأصدر قضاة الصلح والمدعون العامون في بعض الحالات أوامر تمديد بصورة غير مشروعة. وقد طرقت البعثة المدنية الدولية في هايتي هذا الموضوع مع سلطات الشرطة.

١١ - ووجه نقد صارم للوحدات المتخصصة التابعة للشرطة الوطنية الهايتية للطريقة التي تصرفت بها في ميريباليه في شباط/فبراير وفي ميلو في آذار/ مارس. ففي ميريباليه، اتهمت بالازعاج والاحتجاز غير المشروع والضرب، في أعقاب مقتل أحد المدنيين بالرصاص، زعم أنه تم على أيدي الشرطة، وما تلاه من قيام الغوغاء بإعدام أحد مفوضي الشرطة بدون محاكمة قانونية. واعتبرت، في ميلو، مسؤولة عن تدمير محطة إذاعة محلية ورمي حارسها بالرصاص بعد أن زعم أن أعضاء منظمة محلية قاموا بإحراق مصنع للتقطير. وأثارت البعثة المدنية الدولية في هايتي مع الحكومة ومسؤولي الشرطة وفي نشرة صحفية في هذا الشأن، ما يساورها من قلق فيما يتعلق بسلوك الشرطة أثناء تلك العمليات. وانتقدت الشرطة النظامية أيضا لأدائها السيء في عملية تفتيشية في عيادة تديرها منظمة نسائية في بورت أو برنس، على الرغم من أن الضرر الذي أصاب العيادة لم يكن شاملا بمثل ما أبلغ عنه.

١٢ - وكان هناك ١٣ تقريرا عن حوادث قتل ارتكبتها الشرطة في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام، بالمقارنة مع ٢٢ لنفس الفترة في عام ١٩٩٧. وكان الانخفاض ملحوظا في بورت أو برنس، حيث تم الإبلاغ عن حادثي قتل منذ نهاية آذار/ مارس. وكان قد تم الإبلاغ عن سبع حالات من قبل، كانت أربع منها على ما يبدو انتهاكات لحقوق الإنسان. وكان، من دواعي القلق بوجه خاص، إعدام شخصين متهمين بعضوية عصابة من سيتي سوليل بدون محاكمة كما زعم. إن حوادث القتل التي ترتكبها الشرطة، خصوصا في حي سيتي سوليل الذي يزخر بالجريمة، قد وقعت بعد أن أقدم مسلحون من أعضاء العصابات على قتل عدد من رجال الشرطة خارج ساعات العمل. وقد قتل حتى الآن ٤٣ من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية، ١١ منهم في عام ١٩٩٨.

١٣ - وعلى الرغم من أن اهتماما متزايدا يولى لظروف خدمة الشرطة الوطنية الهايتية من جميع الرتب فإن مكتب المفتش العام يواصل التشديد على إنفاذ المساءلة. وقد أعطيت الأولوية في هذا الصدد، لمعالجة اشتراك الشرطة في الاتجار بالمخدرات، والعصابات المسلحة وغير ذلك من الجرائم. وتم بالفعل إيقاف عدد من أفراد الشرطة عن العمل، وفصلهم و/أو حبسهم في تهم كهذه. وبوجه عام، تم خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام، إيقاف ٢٩٢ فردا من أفراد الشرطة عن العمل، وفصل ٧٢ فردا واتخذ إجراء تأديبي ضد ٣٣٢ فردا. كما أجري التحقيق في الحوادث الرئيسية التي ذكرت في الفقرة ١١ أعلاه. ومع ذلك، لم تكن تتم، بصورة منتظمة، معاقبة المسؤولين عن حالات الإعدام بدون محاكمة، والضرب وغيرها من أشكال سوء المعاملة الأخرى، التي أسفرت عن الموت في بعض الحالات، كما ذكر سابقا (A/52/687، الفقرة ١٤). واستفاد أداء مكتب المفتش العام من الوجود النشط والمساعدة التقنية لكل من مستشاري الشرطة المدنية والمستشارين التقنيين (مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشاريع الثنائية). وقد أدى الضغط الشعبي من أجل معاملة المجرمين المسلحين معاملة صارمة ورودود الفعل المشتركة المحتملة من جانب الشرطة من جميع الرتب إلى مضاعفة مهمة قيادة الشرطة الحساسة بالفعل والمتمثلة في إيجاد توازن بين متطلبات النظام الداخلي، والمعنويات والمحاربة الفعالة للجريمة.

١٤ - وكان من التطورات الجديدة في مجال مساءلة الشرطة الدور الذي اضطلع به البرلمان في إجراء تحريات في اثنين من الحوادث الرئيسية التي سلف ذكرها، بالإضافة إلى دعوة قيادة الشرطة وموظفي المراقبة التنفيذية للمثول أمام اللجان البرلمانية لسؤالهم بشأن المسائل المتعلقة بالقانون والنظام، ولكن لِين الهيئة القضائية لا يزال يقوض جهود مكتب المفتش العام لملاحقة الأفراد المسؤولين عن حالات التعسف أو الجرائم. فقد أطلق، على سبيل المثال، سراح أحد أفراد الشرطة اشترك في العديد من الحوادث واتهم بقتل أحد الأشخاص وإيذاء عدة آخرين، في آذار/ مارس لأسباب غير شرعية. وفي معظم الحالات، لم يتم البدء بإقامة دعاوى قضائية في حوادث قتل قامت بها الشرطة في ظروف مثيرة للشك ولم يقم القضاة بملاحقة قضايا الإيذاء، حتى عندما يكون أذى المحتجزين الذين يمثلون أمامهم واضحا. وواصلت البعثة المدنية الدولية في هايتي الحث على تعيين مدع خاص لجرائم وتعسف الشرطة. وفي الوقت نفسه، أعربت البعثة عن قلقها بشأن مشروعية الإجراءات الإدارية التي تتألف من وضع أفراد الشرطة المتهمين في حبس تأديبي لفترة من الزمن.

١٥ - وواصلت البعثة المدنية الدولية في هايتي التعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي في مجال التدريب، في الميدان وفي كلية الشرطة على السواء. وتقوم البعثة مع كلية الشرطة بوضع دورة دراسية تجريبية تتكون من ستة أجزاء في مجال المحافظة على الأمن في المجتمعات المحلية وتتضمن تعريفا بأساليب حل المنازعات. كما ستقدم البعثة تدريبا تكميليا عن مسائل حقوق الإنسان للمعلمين الهايتيين، الذي سيديرون الدورات الدراسية لما يقرب من ٥٧٥ من المجندين. وفي الميدان لا يزال التدريب على استخدام سجل الاحتجاز مسألة ذات أولوية، بسبب العيوب التي لوحظت في مسك السجلات في كثير من مراكز الشرطة. ونظمت المكاتب الإقليمية للبعثة حلقات دراسية عن بعض مسائل حقوق الإنسان/المسائل القانونية بدعم من بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي في الجوانب التقنية، وذلك في محاولة لتلافي الاتجاهات المقلقة الأخرى، مثل التعسف في إجراءات الاحتجاز لدى الشرطة وسوء المعاملة (انظر A/52/687، الفقرتين ١٤ و ١٥). كما قامت البعثة بوضع حلقة دراسية أكثر شمولا عن حقوق الإنسان لأفراد الشرطة الوطنية الهايتية، تشمل موضوعات مثل مهارات الاتصال، ومسؤوليات الأفراد العاملين في الدولة والعلاقات بين الشرطة والسكان. وقد عقدت هذه الحلقة الدراسية التي استغرقت أربعة أيام في عدة محافظات. وقد عدلت دراسات الحالات الإفرادية التي قدمت في الحلقات الدراسية من حوادث قامت البعثة بالتحقيق فيها أثناء الأنشطة التي اضطلعت بها لرصد حقوق الإنسان. وأعرب الشرطة عن تقديرهم لأن الحلقات الدراسية وفرت لهم منتدى تمكنوا فيه من تحليل ومناقشة مسائل كثيرة تؤثر على عملهم ومعنوياتهم. ويسرت الحلقات الدراسية تفهما أفضل للبعثة المدنية الدولية في هايتي.

باء - السلطات المحلية/حراس الأمن

١٦ - وتطرقت مديرية الشرطة الوطنية الهايتية ووزارة الداخلية من جديد لمسألتي نزع سلاح موظفي أمن البلديات ورصد شركات الأمن الخاصة، في مسعى للحصول على معلومات مستكملة عن أسلحة وطرائق عمل تلك الكيانات.

١٧ - وأعربت البعثة من جانبها عن قلقها بشأن التجاوزات التي ذكر أنه تم ارتكابها من جانب الموظفين العامين، بما في ذلك تخويف العاملين في الهيئة القضائية وتوزيع أراضي الدولة بصورة غير مشروعة، مما أدى إلى وقوع مصادمات بين المستفيدين والشرطة. ونظرت أيضا في تقارير عن إلقاء القبض والاحتجاز غير المشروعين، وسوء المعاملة والابتزاز من جانب أعضاء مجلس إدارة قطاع المجتمعات المحلية، الذين يقومون بصورة متزايدة بمهام حفظ القانون والنظام في المناطق الريفية بسبب عدم وجود الشرطة.

جيم - السجون ومراكز الاحتجاز

١٨ - يواصل المراقبون من سائر أرجاء البلد رصد ظروف الاحتجاز وتقييم الحالة القضائية للمحتجزين بغية تسهيل سير العمل في القضايا. وعملوا كذلك عن كثب مع كتبة سجلات السجون لتحسين المحافظة

على سجلات السجون بما أن سوء حفظ السجلات يساهم في وقوع المخالفات، بما في ذلك احتجاز الأفراد إلى ما بعد انقضاء مدة حكمهم.

١٩ - وعلى الرغم من بعض التحسينات في منشآت السجون، مثل تجديد الإصلاحية الوطنية وفتح سجن جديد في كارفور، فإن ظروف معيشة المحتجزين لا تزال تتردى. ويتكاثر عدد نزلاء السجون بسرعة بسبب تضافر بطء سير العمل القضائي في القضايا وتزايد أعداد الذين تلقي عليهم الشرطة القبض. فقد أظهرت دراسة استقصائية أجرتها بعثة الشرطة المدنية في نيسان/أبريل أن عدد النزلاء في ١٩ سجنا يزيد عن ٣٠٠ ٣، لم يصدر الحكم إلا على ٦٢٦ نزيلا من بينهم نحو ١٩ في المائة. وأسفر ذلك عن الاكتظاظ، وتقييد توفير الطعام وزيادة القلق فيما يتعلق بالأمن. وفي بعض السجون أدت الظروف الصحية المروعة، وانعدام الوقت الذي يقضيه النزلاء خارج الزنزانات وحالات النقص الخطيرة في توفير العلاج الطبي إلى تعريض صحة السجناء للخطر. ومات ٢٧ سجينا منذ بداية العام في الإصلاحية الوطنية ذاتها، وهو عدد يقارب عدد الموتى في عام ١٩٩٧ بأكمله.

٢٠ - ونتيجة لذلك وضع حراس السجون تحت ضغط أكبر لتأكيد سلطتهم ولصون الانضباط. وسجلت البعثة زيادة واضحة في تقارير حالات الضرب وأشكال سوء المعاملة الأخرى من حراس السجون أثناء عام ١٩٩٨، بما في ذلك أول بلاغ عن موت أحد المحتجزين في أعقاب ضرب مبرح. وقد احتجز حارس السجن الذي أدعي أنه مسؤول عن ذلك وبدأت التحريات القضائية فورا. وأسفرت التحريات الإدارية في عدة حالات أخرى من سوء المعاملة عن فرض جزاءات مخصصة. وقامت البعثة بإبلاغ أوجه قلقها بشأن سوء معاملة المحتجزين وتوصياتها إلى سلطات السجون في مفكرة في نيسان/أبريل ١٩٩٨.

٢١ - وسوف يؤدي تعيين وتدريب نحو ٥٠٠ من حراس السجن الجدد، الذي بدأ في أيار/ مايو ١٩٩٨، إلى التخفيف في نهاية المطاف من بعض تلك المشاكل. وقد دعيت البعثة لتقديم بعض العروض عن مسائل حقوق الإنسان.

٢٢ - وكما ذكر سابقا، تباطأ إصلاح السجون الذي يرعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظرا لإدماج إدارة السجون في الشرطة الوطنية الهايتية. ولا بد كذلك من اعتماد لوائح السجن الداخلية، ومدونة قواعد السلوك لحراس السجون والإجراءات الرسمية للتحقيق في العمليات التعسفية التي يرتكبها حراس الإدارة الوطنية للسجون ومعاقبتها. وسوف تقدم البعثة المساعدة التقنية اذا طُلب إليها ذلك.

٢٣ - وأولي اهتمام خاص من جديد لمسألة احتجاز القُصَّر. وواصلت البعثة التشديد على الحاجة إلى وجود محكمة للأحداث ذات أداء كامل ومركز خاص للأحداث الجانحين. وفي الوقت نفسه كان تنفيذ برنامج تربوي رائد تحت رعاية اليونيسيف لمجموعة من القُصَّر في السجن خطوة هامة نحو تحسين ظروفهم وتسهيل إعادة تأهيلهم.

دال - نظام العدالة

٢٤ - تتقدم جهود حكومة هايتي لإصلاح نظام العدالة حثيثا، على الرغم من الصعاب من كل نوع وتمت موافقة البرلمان على قانون الإصلاح القضائي في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وواصلت البعثة التعاون مع اللجنة التحضيرية لإصلاح القانون والقضاء. وفي كانون الأول/ ديسمبر، أكملت اللجنة مشروع وثيقة السياسة العامة. ويركز التقرير على إمكانية الوصول إلى العدالة، واستقلال القضاء، واعتماد متطلبات قواعد الإجراءات القانونية بالاستناد إلى الدستور والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها هايتي، بالإضافة إلى تطوير إجراءات التوفيق. ويولى الاهتمام لمشاركة المجتمع المدني على نطاق واسع في تطوير القانون والعدالة. وتم تعميم الوثيقة للتعليق عليها ومناقشتها منذ كانون الثاني/يناير، ولكنها تحتاج إلى أن تكمل بوثيقة إدارية وخطة للعمل. وهناك حاجة إلى تداخل أكبر بين اللجنة التحضيرية لإصلاح القانون والقضاء والمؤسسات الأخرى (رابطات المحامين، وكليات القانون، وكلية القضاة)، التي ينبغي لها أن تؤدي دورا هاما في تطبيق الإصلاح. وبالمثل، هناك حاجة إلى تنسيق أكبر بين الحكومة والبرلمان بشأن مسائل ومشاريع الإصلاح القضائي والقانوني، وفي أوائل تموز/يوليه تم لقاء بين السلطات الهايتية والمانحين الدوليين بمشاركة نشطة من البعثة لتقييم مختلف المشاريع التي يجري تطويرها في القطاع القضائي ولتحسين التنسيق فيما بينها في تنفيذ الإصلاح القضائي. ولهذا الغرض، تم التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من الإجراءات القصيرة الأجل لتحسين أداء النظام القضائي.

٢٥ - ومن المنتظر أن تتيح مجموعة التدابير الإدارية التي تم اتخاذها خلال الأشهر الستة الماضية للمدعين العامين للدولة والقضاة تنفيذ مهامهم على نحو أفضل. ويجري جرد المعدات بمساعدة سوقية من البعثة في جميع مكاتب التحقيق ووزعت سجلات القضايا على القضاة الذين يقومون بدراستها بغية تحسين تتبع القضايا وجمع الإحصاءات. وقام مستشاران ترعاهما البعثة بطلب من وزارة العدل، باستعراض نظام نموذجي لتتبع قضايا الإدعاء. وأوصيا بتمديد النظام من ٦ سلطات قضائية حاليا إلى جميع السلطات القضائية الـ ١٥، وتحسين تنفيذه عن طريق توفير مزيد من التدريب أثناء العمل.

٢٦ - وأقامت البعثة عدة دورات تدريبية للموظفين القضائيين في كلية القضاة وفي الأقاليم تناولت مواضيع مثل أمر المثول، وتطبيق المحاكم الهايتية للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وحقوق الطفل في إقامة العدل وتقنيات التوفيق والوساطة. وفي أيار/ مايو ١٩٩٨ تخرجت أول مجموعة من ٦٠ قاض من الكلية بعد إتمام ستة أشهر من التدريب النظري والعملي. ويؤمل أن يؤدي نشرهم إلى تحسينات كبيرة في إقامة العدل.

٢٧ - وكما ذكر أعلاه، لا يزال الاحتجاز قبل المحاكمة غير المشروع أو الطويل مدعاة للقلق الخطير. وتستمر الممارسة التقليدية ولكن غير المشروعة في احتجاز الأشخاص لديون مدنية، ولما يسمى بالممارسات الخرافية ولعدم احترام سلطة الوالدين. وعادة ما يعتبر الاحتجاز قبل المحاكمة شكلا مقبولا من العقاب، بوجه عام. ولا يناقض هذا المدخل المعتقد القضائي الأساسي لافتراض البراءة فحسب، ولكنه

أيضا يفتح الباب أمام سوء الاستخدام الجزائي المحتمل لاجراءات القبض والاحتجاز ويعيق الجهود لتعزيز احترام قواعد الإجراءات القانونية وسيادة القانون. وبالمثل، لا ينبغي أن لا يسمح للاعتبارات السياسية والشواغل الأمنية بأن تفوق متطلبات عبء الإثبات في ميزان العدالة عند اتخاذ قرارات إلقاء القبض والاحتجاز، ولا ينبغي لهما أن يؤثرا ضد امتثال المدعين العامين السريع للقرارات القضائية القاضية بإطلاق سراح المحتجزين. ومن الأمثلة الحديثة على هذا الاتجاه المقلق المحامي البارز، أوسنر فيغري، المحتجز منذ آذار/ مارس ١٩٩٨ بتهمة التهجم على الرغم من أوامر إطلاق سراحه التي أصدرها قاضي المشورة وقاضي التحقيق. وقد أعربت البعثة للسلطات المختصة مرارا عن قلقها وشكوكها علانية وفي مكاتبات سرية على حد سواء، فيما يتعلق بعدم احترام القرارات القضائية، بالإضافة إلى الاحتجاز الطويل وفي بعض الحالات التعسفي لأشخاص اشتبه بأنهم مسؤولون عن جرائم سابقة خطيرة، ولكن لم يصدر بشأنها حكم. وقد أمضى بعض هؤلاء المحتجزين، مثل السادة إيفانز فرانسوا، وكلود رايموند وباتريك مويسى، أكـــثر من عامين في السجن، على الرغـــم من الأوامر بإطلاق سراحهم و/أو ملفاتهم القضائية الفارغة عمليا أو التي لا وجود لها.

٢٨ - وعملت البعثة عن كثب مع الموظفين القضائيين وموظفي السجون للإسراع بالإجراءات في الحالات الكثيرة للمحتجزين لفترات طويلة بدون محاكمة. وأظهر بعض القضاة والمدعين العامين للدولة تعميما شديدا على إقامة العدل بطريقة أكثر فعالية، ومقاومة الضغط الشعبي والتغلب على العقبات الأخرى. وكان يعوز الآخرين الحافز اللازم والجدارة. ونظمت البعثة في عدة مناطق أياما لإعمال الفكر في الاحتجاز المديد السابق للمحاكمة، أتاحت إجراء مناقشات مثمرة لطرق معالجة الحالة. كما اتخذت وزارة العدل خطوات لمعالجة المسألة. وأنشئ مكتب يتكون من مساعد مدع عام للدولة، ومفتش قضائي وكاتب ضبط داخل السجن الوطني للنظر في حالات الاحتجاز قبل المحاكمة بسرعة أكبر. وصدر مؤخرا تعميم لتذكير جميع القضاة بواجبهم في زيارة السجون ومراكز الاحتجاز كل شهر. ويراقب المفتشون القضائيون هذه الزيارات. وبدأ كذلك موظفو الوزارة في جمع الإحصاءات القضائية في محاولة للإشراف على عمل الموظفين القضائيين. وينبغي أن تقود هذه التدابير إلى متابعة أكثر عناية للإجراءات القضائية ضد المحتجزين.

٢٩ - وكثيرا ما كانت العلاقات بين الموظفين القضائيين وموظفي الشرطة متوترة. وتنتقد الشرطة الموظفين القضائيين لإطلاق سراح المحتجزين بدون سبب، ويتهم الموظفون القضائيون الشرطة بعدم الامتثال للأوامر القضائية. وللتوصل إلى تفهم أفضل للأدوار المشتركة سهلت البعثة عقد اجتماعات بين مختلف المؤسسات. وعلاوة على ذلك أعد أحد مستشاري البعثة معني بالتحقيقات الجنائية مشروع خطة للتدريب المشترك للشرطة القضائية، وقضاة التحقيق ومسؤولي الإدعاء العام. وأصدرت وزارة العدل مؤخرا تعليمات لكلية القضاة لتنفيذ المقترح.

هاء - مكتب أمين المظالم

٣٠ - إن مكتب أمين المظالم (مكتب المدافع عن المواطن) هو آلية رئيسية لحماية حقوق الإنسان. وقد أعاقت القيود المالية والتأخير من تعيين نائبه والمجلس الاستشاري. وعلى الرغم من أن المكتب يتلقى شكاوى، فإنه لا يزال لا يعتبر بعد كملاذ مؤسسي واضح عندما تحدث الانتهاكات وقد قام في أوائل هذا العام بتنظيم مؤتمر لمناقشة إمكانية توسيع نطاق ولايته. ويحتاج المكتب الذي كان يستفيد حتى وقت قريب من المساعدة التقنية للبعثة، إلى زيادة تعزيز هيكله الحالي.

واو - الإفلات من العقاب وتعويض ضحايا الانتهاكات السابقة وإعادة تأهيلهم

٣١ - زاد ظهور المجموعات المنظمة لضحايا الانقلاب، وكان ذلك أكثر وضوحا في المظاهرات الأسبوعية المستمرة أمام القصر الوطني في بورت أو برنس وفي ليه كاي. وأجرت حركة دعم ضحايا العنف المنظم مشروعا بحثيا لتحديد مجموعات الضحايا الذين يحق لهم الحصول على التعويض/إعادة التأهيل. وانتهى المشروع بعقد مؤتمر يتكون من ٦٠ مندوبا في أيار/ مايو لمناقشة نتائج تقرير وتقديم توصيات لسياسة وطنية. وما فتئت البعثة تساعد الحركة ومنظمات دعم الضحايا الأخرى مثل مؤسسة ٣٠ أيلول/سبتمبر في أنشطتها. وسعت البعثة لزيادة تنشيط المناقشة حول الإفلات من العقاب عن طريق تقديم عروض عامة وإعداد وثيقة للنشر تحتوي على مشاريع مبادئ الأمم المتحدة في هذا الشأن.

٣٢ - ومع استمرار تزايد مناقشة الجماهير، لمسألة الإفلات من العقاب والتعويض واهتمامهم بها ولإدراكهم لها، أنشأت وزارة العدل مكتبا للمتابعة والملاحقة لمعالجة مسألة تعويض ضحايا فترة الانقلاب. وللمكتب، الذي تبلغ ميزانيته ٦٠ مليون غوردي ثلاثة مجالات رئيسية للعمل: الاجتماعي، والاقتصادي وتقديم المساعدة القانونية/الطبية. وينبغي أن توضع مبادئ توجيهية دقيقة لاختيار الضحايا/المشاريع. وسيتم قريبا إنجاز مشروع نموذجي لإعادة تشييد المنازل التي دمرها العسكريون في المنطقة الجنوبية. وتقوم البعثة حاليا بتوزيع نسخ من تقرير شباط/فبراير ١٩٩٦ للجنة الوطنية للحقيقة والعدالة في سائر أرجاء البلاد.

٣٣ - وتم في أعقاب تعيين منسق وزارة العدل الخاص المعني بإجراءات مذبحة رابوتو وتعزيز نظام العدالة الجنائية في غونايفس، إحراز تقدم في التحقيقات القضائية وإجراء العديد من الاعتقالات الجديدة. وسلمت البعثة المعلومات التي كانت قد جمعتها عن المذبحة أثناء فترة الانقلاب، استجابة لطلب من قاضي التحقيق والضحايا. وقامت كذلك برعاية عودة اثنين من إخصائيي الانثروبولوجيا الشرعية وخبير في الحامض الصبغي الخلوي لتقديم استنتاجاتهم لقاضي التحقيق. وفي بلاغ صحفي لإحياء الذكرى السنوية الرابعة لمذبحة رابوتو، كررت البعثة دعوتها لإعادة وثائق القوات المسلحة للجبهة الثورية للتقدم والرقي في هايتي التي استولت عليها السلطات العسكرية للولايات المتحدة في عام ١٩٩٤ إلى السلطات الهايتية، اعتقادا منها بأنها قد تساعد على محاكمة انتهاكات حقوق الإنسان السابقة. وذكر أن البلدان المستقبلة رفضت طلبات تسليم أعضاء القيادة العسكرية العليا في سياق تحقيقات رابوتو، بالاستناد إلى أسباب قانونية.

٣٤ - وعرض أمام المحاكم عدد قليل آخر من قضايا انتهاكات حقوق الإنسان في فترة الانقلاب، على الرغم من إجراء اعتقالات إفرادية في بعض الحالات. واتخذت مؤخرا إقرارات لبدء أو إعادة تنشيط قضيتين سابقتين للانقلاب لا تزالان معطلتين.

رابعا - تعزيز حقوق الإنسان

٣٥ - استهدفت برامج تعزيز حقوق الإنسان التي اضطلعت بها البعثة، فئات معينة من خلال عقد حلقات دراسية تثقيفية وعموم الجمهور من خلال برامج الإعلام والثقافة. وقد اضطلعت البعثة، من أجل تكييف رسائلها واستراتيجياتها المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان بطريقة أفضل، بتقييم داخلي لتأثير البرامج التثقيفية التي تقوم بتنظيمها ونقاط قوتها وضعفها وبتقييم خارجي لحملتها الإذاعية والتليفزيونية. ويجري حاليا وضع الاستنتاجات الكاملة لهذا التقييم في صيغتها النهائية.

٣٦ - أما الهدف الذي طال السعي لتحقيقه والمتمثل في إدماج حقوق الإنسان والتثقيف المدني في المناهج الدراسية، فقد خطا خطوة إلى الأمام عندما طلبت وزارة التعليم من البعثة المدنية الدولية في هايتي، وكذلك إلى المنظمات غير الحكومية الهايتية واليونسكو واليونيسيف، أن تشارك في لجنة عمل معنية بالتثقيف المدني لوضع مناهج ونصوص دراسية للمدارس الابتدائية.

٣٧ - وتم تحسين المهارات التربوية والتنظيمية للمنشطين الذين دربتهم البعثة المدنية الدولية عن طريق عدد من الحلقات الدراسية التي تستغرق يومين والتي تم تنظيمها في أنحاء البلد. ولا يزال هؤلاء المدربون يقومون بدعم من البعثة المدنية الدولية بعقد حلقات عمل عن حقوق المواطنين وواجباتهم في المجتمع الديمقراطي. وترمي البعثة إلى إدماج شبكات المدربين المحلية بحلول نهاية السنة.

٣٨ - كما خضع برنامج البعثة في مجال حل المنازعات بالوسائل السلمية، الذي ينفذ بدعم تقني ومالي خاص من وحدة تعزيز الديمقراطية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، لفترة من التقييم. ونتيجة لذلك، فقد أولي التركيز على تدريب القضاة والشرطة على أساليب الوساطة وعلى نشر أعمال البعثة في هذا الميدان غير المعلوم نسبيا في هايتي على نطاق أوسع. وفيما يتعلق بالقضاة، تلقى جميع الطلبة الـ ٦٠ في مدرسة القضاة تدريبا لمدة يومين في مجال الوساطة في كانون الثاني/يناير، في حين قدمت عروض للقضاة في مختلف المناطق. وشرع في تقييم استخدام أساليب الوساطة من جانب القضاة في منطقة أرتيبونيت. ويجري الانتهاء من العمل مع مجموعات الفلاحين في منطقة أرتيبونيت وإعداد تقرير عن ذلك.

٣٩ - وتواصل العمل في بناء قدرات منظمات حقوق الإنسان مع التركيز بصورة رئيسية على تعزيز المجموعات الجديدة الناشطة في مجال رصد ظروف الاحتجاز في السجون ومراكز الشرطة. وعقدت في كانون الثاني/يناير حلقة دراسية لمدة يومين، بدعم من البعثة المدنية الدولية لتقييم تطوير الفريق العامل

المشترك بين المنظمات غير الحكومية المعني بالقيام بزيارات للسجون ومراكز الاحتجاز. وتم فيما بعد إنشاء لجنتين محليتين جديدتين، فبلغ بذلك مجموع عدد اللجان المحلية حاليا سبع لجان. ويعتبر معظم مجموعات حقوق الإنسان الرئيسية في هايتي جزءا من الشبكة، المهتمة بإصلاح الاحتجاز وبدائله فضلا عن التحقق. وتم إجراء حوار مثمر بين هذه اللجان وبين مسؤولي السجون على الصعيدين المحلي والوطني.

٤٠ - وواصلت البعثة إقامة علاقات عمل جيدة مع المنظمات غير الحكومية المحلية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان، وتقديم الدعم التقني والتدريب عند الطلب. وما فتئت البعثة في السنتين الماضيتين تقدم دورات تدريبية منتظمة عن رصد حقوق الإنسان لمجموعات الأفراد الذين يتعاونون مع الائتلاف الوطني لحقوق الإنسان في هايتي. وهناك منظمة أخرى من المنظمات الرئيسية لحقوق الإنسان، وهي رابطة المنظمات الهايتية لحقوق الإنسان، وهي بصدد إنشاء شبكة وطنية من المراقبين. وفي اجتماع عقد مؤخرا بين مديري البعثة المدنية الدولية وقيادة الرابطة المكونة من ٩ أعضاء، عرضت البعثة مساعدتها في هذا الميدان.

٤١ - وقد أصبح الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان من المعالم الرئيسية لأنشطة البعثة الترويجية. ويجري الاضطلاع بمجموعة متنوعة من البرامج يشترك فيها نطاق واسع من الشركاء المحليين والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وقد بدأ توزيع الإعلان العالمي على نطاق واسع في كريول، وتقوم البعثة بتقديم الدعم الأساسي لبرنامج المسابقات والمنح الدراسية الذي أنشأته اليونسكو بهدف الاتصال بـ ٠٠٠ ١٥ مدرسة. ومن بين الأنشطة التي يجري تنظيمها: إجراء مناقشات إذاعية، وإعداد مجموعات لحقوق الإنسان للمكتبات، وقرص متراص لموسيقى حقوق الإنسان، ومعرض متنقل وبرامج مسرحية وبرامج أفلام. وكان من أول المبادرات اشتراك طوافة عائمة تابعة للبعثة في كرنفال جاكميل في شباط/فبراير.

٤٢ - وبإضافة ١٥ محطة إذاعية غير تجارية في المجتمعات المحلية، ازدادت شبكة البعثة المدنية الدولية لمحطات الإذاعة والتليفزيون التي تبث فترات وبرامج للتثقيف المدني إلى ٥٨ محطة إذاعية و ١٤ محطة تليفزيونية. وتم إنجاز برامج إذاعية عن الكفاح ضد الإفلات من العقاب وعن العدالة بإجراءات موجزة[1]. وبدأت سلسلة جديدة من الفترات الإذاعية والتليفزيونية في أيار/مايو، ركزت على موضوع دور المواطنين في تمكين النظام القضائي من العمل. وتقوم البعثة المدنية الدولية حاليا برعاية برامج للتثقيف المدني في العديد من البلدات، حيث يقوم المسؤولون المحليون، رجال القضاء والشرطة بصورة رئيسية، بتقديم عروض والإجابة على أسئلة الجمهور. وبدأ تليفزيون هايتي الوطني، بدعم من البعثة المدنية الدولية وبعثة الأمم المتحدة للشرطة في هايتي في إعداد سلسلة من البرامج مدتها ٥ ساعات عن حقوق الإنسان، ستبث في موعد لاحق في عام ١٩٩٨.

خامسا - خاتمة

٤٣ - تبدو حالة حقوق الإنسان في هايتي، ظاهريا، صحية نسبيا، بالرغم من بعض السقطات فيما يتعلق بالتمتع بالحريات الأساسية والحريات الشخصية. بيد أن بناء المؤسسات، قد تعرض للإعاقة بشكل خطير من جراء إطالة أمد الأزمة السياسية. وبقدر ما يلقى اللوم عن هذه الأزمة على الزعماء السياسيين، فإن لها تأثيرا غادرا ومفسدا، لا يقتصر على سلطة الدولة فحسب، وإنما يتعدى ذلك أيضا إلى سلوك المؤسسات. بالرغم من الجهود التي تبذلها سلطات الشرطة لتعزيز الانضباط الداخلي، فإن الاتجاهات المقلقة المتمثلة في اشتراك الشرطة في الجريمة والاتجار بالمخدرات، وإساءة معاملة الأشخاص الموجودين في قبضة الشرطة وإساءة استعمال القانون كشكل من أشكال العقاب، هي بمثابة أعراض على ضعف السلطة المؤسسية والسلوك المسؤول. وسيؤدي استمرار الأزمة في حد ذاته إلى تهيئة مناخ يضر بصورة متزايدة بإقامة وتعزيز المؤسسات المكلفة بصون القانون والنظام وبضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي مثل هذا السياق، فإن تعزيز البعثة المدنية الدولية ومسؤولياتها عن بناء المؤسسات لا تزال تشكل مساهمات حيوية في الجهود التي تبذلها السلطات الهايتية لمكافحة الإفلات من العقاب واعتبار موظفي الدولة مسؤولين عن أعمالهم، وإصلاح وتعزيز هذه المؤسسات الرئيسية.

الحواشي

(١) لا يزال قيام الغوغاء بإعدام المشتبه بارتكابهم جرائم أو الذين يُدعى بممارستهم للشعوذة بدون إجراءات قانونية مدعاة للقلق؛ وذكر أن ٥٣ شخصا قتلوا في ٢٨ حادثة في عام ١٩٩٨ (ذكر أن ٥٩ شخصا قتلوا في ٣٣ حادثة أثناء الفترة نفسها من السنة الماضية).